

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

AL al-BAYT UNIVERSITY

معهد بيت الحكمة

دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية

٢٠١١-٢٠١٨

The role of Kuwaiti diplomacy in solving Gulf disputes

2011-2018

الباحث: طلال فلاح مدلول الشمري

الرقم الجامعي: ١٧٧٠٦٠٠٠١٤

إشراف

الأستاذ الدكتور: صايل فلاح السرحان

استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت

الأردن

٢٠١٨-٢٠١٩

تفويض

أنا الطالب: طلال فلاح مشلول الشمري أؤذن جامعة آل البيت بتزويد نسخ
من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب
التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ١٩/٥/٢٠١٩

إقرار

أنا الطالب: طلال فلاح مدلول الشمري الرقم الجامعي: 1770600014

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وفراستها السارية
المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قدمت شخصياً بإعداد رسالتي

بعنوان: " دور الفيلسوف الفورية في رد فراعنة العلمية 2010-2011

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح
العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو
كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية.
وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه
حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت
عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو
الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: 09 / 05 / 2019م

قرار لجنة المناقشة

إعداد: طلال فلاح مندول الشمري

الرقم الجامعي: ١٧٧٠٦٠٠٠١٤

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الاستاذ الدكتور: صايل فلاح السرحان رئيساً ومشرفاً
	الدكتور: علي عواد الشرعة عضواً
	الدكتور: هاني اخو الرشيد عضواً
	الدكتور: محمد تركي بني سلامة مشرف خارجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٩م

الإهداء

الى وطني الغالي ... دولة الكويت الحبيبة

الى المقام السامي الكريم لسيدي

الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

صاحب السمو امير البلاد حفظة الله ورعاه امير الانسانية راعي النهضة
الكويتية

الى والدي اطلال الله في عمرة

الى والدتي الطيبة اطلال الله في عمرها التي طالما شجعتني وعلمتني معنى
الاصرار في الحياه ولم تنساني من دعائها الخالص طوال عمري

الى اخواني واخواتي غرة عيني

الى الزوجة العزيزة التي ضحت من اجلي ودعمتني وشجعتني وعلمتني
معنى الطموح

الى جميع ابنائي شموع حياتي

اهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله والصلوة والسلام على رسولنا الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان الذي أشرف على هذه الدراسة والذي كانت جهوده وتوجيهاته الثمينة من إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في إنباء طريقي العلم امامنا، كما أتوجه بالشكر إلى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة لتفهم بقراءة الرسالة واستجماع الملاحظات التي ستجمل الرسالة وتخرجها بالثوب اللائق بها، كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات
ط	ملخص
ي	Summary
١	المقدمة
٢	أولاً: أهمية الدراسة:
٣	ثانياً: أهداف الدراسة:
٤	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٥	رابعاً: فروض الدراسة:
٥	خامساً: حدود الدراسة:
٦	سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:
٨	سابعاً: منهجية الدراسة:
١٢	ثامناً: الدراسات السابقة:
١٧	الفصل الأول مفهوم الدبلوماسية الكويتية، وأدوات حل النزاع
١٨	المبحث الأول مفهوم الدبلوماسية الكويتية
١٩	المطلب الأول مفهوم الدبلوماسية
٢٢	المطلب الثاني الدبلوماسية الكويتية
٢٦	المبحث الثاني أدوات حل النزاع التي تستخدمها الكويت
	المطلب الأول المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات الدبلوماسية
٢٧	الكويتية في حل النزاعات الخليجية
٢٩	المطلب الثاني الوساطة كأداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية
٣٣	الفصل الثاني النزاعات الخليجية والدور الدبلوماسي الكويتي لحلها
٣٤	المبحث الأول النزاع اليمنية والازمة القطرية

المطلب الأول النزاع في اليمن الاسباب والنتائج	٣٥
المطلب الثاني الازمة القطرية	٤٦
المبحث الثاني الدبلوماسية الكويتية في حل القضايا الاقليمية	٥٥
المطلب الأول التدخل الكويتي لحل الصراع اليمني	٥٦
المطلب الثاني الدور الكويتي لإنهاء الازمة القطرية	٦٠
الخاتمة	٦٧
النتائج	٦٨
المراجع	٦٩
أولاً: المراجع العربية:	٦٩
ثانياً: المراجع الأجنبية:	٧٣

دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية

٢٠١٨-٢٠١١

أعداد الطالب: طلال فلاح مدلول الشمري

إشراف: الاستاذ الدكتور صايل السرحان

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وآلية عمل الدبلوماسية الكويتية وعلاقتها بالنزاعات الخليجية، والتعرف على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في معالجة النزاعات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٨.

وانطلاقاً من الدراسة من فرضية مفادها: أنه للدبلوماسية الكويتية تأثير مباشر وغير مباشر على النزاعات الخليجية

واستخدمت الدراسة منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار.

خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الكويتية تعتمدها على علاقات الكويت الجيدة مع دول العالم ودول الجوار ولها مكانة بين الدول وأن التدخل الكويتي لم يولد من جميع الأطراف بفضل قيادة قيادتها.

وفيما يخص الوساطة في القضايا الخليجية فإن الكويت ومندوباتها الأولى للقضايا تدخل لها وتقوم بتدويلها كالميل المالي من أجل الوصول إلى حلول مرضية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية. النزاعات الدولية. الكويت.

The role of Kuwaiti diplomacy in solving Gulf

Disputes ٢٠١٨-٢٠١١

**Student numbers: Talal Falah Maddul Al
Shammari**

Supervising: Prof. Dr. Sayel Al Sarhan

Summary

The study aimed to identify the concept and mechanisms of Kuwaiti diplomacy to solve the Gulf disputes and to identify the role played by Kuwaiti diplomacy in dealing with Gulf disputes 2011-2018.

The study hypothesis was of that: Kuwaiti diplomacy has a direct and indirect impact on the Gulf conflicts. The study used the international system approach and the decision-making approach.

The study concluded that Kuwaiti diplomacy depends on Kuwait's good relations with the countries of the world and neighboring countries and has its place among the countries, and the Kuwaiti intervention is acceptable to all parties' gratitude to the wisdom of its leadership.

As for mediation in the Gulf issues, Kuwait has since the first moments of the issues intervened to resolve and assume the financial costs in order to reach satisfactory solutions.

Keywords: Diplomacy. International disputes. Kuwait

المقدمة

تُعد دولة الكويت من الدول الصغيرة نسبياً سواءً في مساحتها أو عدد سكانها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها ومنذ استقلالها كانت ولا زالت من الدول المؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم أنها تقع في بؤرة الصراعات الإقليمية والعربية، ورغم أنها تعرضت لاحتلال أراضيها من قبل دولة عربية شقيقة إلا أنها لازالت تحتفظ بشعرة معاوية في علاقاتها الخارجية مع الجوار، من خلال علاقات خارجية ساهمت ولا زالت تساهم في حل النزاعات العربية - العربية، خاصة وأن الدبلوماسية الكويتية تتميز بالثقة، والحكمة، وكما قال عنها الأمين المساعد بجامعة الدول العربية الدكتور سعد أبو علي بأنها: "أفضل الدبلوماسية في العالم".

ومنذ بداية الأزمة اليمنية بادرت الكويت إلى استضافة الاطراف المتنازعة ثلاثة أشهر كامله من أجل السعي إلى اتفاق نهائي لوقف الحرب، وإعادة الأمن والسلام إلى ربوع اليمن، وقد بدأت مساعي الكويت في المساهمة في إيجاد حل للأزمة اليمنية منذ عام ٢٠١١، حتى وصلت اليوم إلى المصلحة القطرية التي سببت القلق للكويت، وللعديد من دول المنطقة

وفيما يتعلق بالأزمة القطرية، فقد باشر امير الكويت جهوده وانطلق في
جوله خليجية لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة و حل
الخلافات داخل البيت الخليجي، في محاولة منه لاحتواء الازمة وحلها
بالطرق الودية، والمحافظة على النسيج الاجتماعي لدول الخليج العربي،
وابقاء مجلس التعاون الخليجي هو المرجع الرئيسي لكل دول الخليج

أولاً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال ارتباطها بمسألة معقدة يشهدها الخليج
اليوم وعلى رأس هذه المسائل تأتي الأزمة اليمينية والمشكلة القطرية التي
سببت القلق لدولة الكويت ولمعظم دول الخليج، وتمتد الأهمية لتشمل تأثير
العلاقات الخليجية على كل دولة من دول الخليج خاصة، وأن هذه الدراسة
ستلقي الضوء على التأثير المباشر لهذه العلاقات على دول الخليج
جميعها؛ وبناءً على ذلك سيكون لهذه الدراسة أهميتان الأولى علمية بحدتها،
والثانية عملية أو تطبيقية.

الأهمية العلمية:

سيستفيد من هذه الدراسة طالب علم، أو الباحث في العلوم السياسية،
خاصة وأن هذه الدراسة ستكون متمشية مع الأحداث حتى نهايتها، حيث
سيحاول الباحث جاهداً أن تكون معظم المراجع حديثة مواكبة للحدث،

خاصة وإن الاقليم العربي نشهد أحداث متسارعة في الخليج لا بد من مواكبتها لتأخذ الرسالة قيمتها العلمية الحقيقية.

الأهمية التطبيقية:

سوف يستفيد من هذه الرسالة صناع القرار على صعيد الممارسة العملية من خلال الاطلاع على الآثار التي تتركها الدبلوماسية الكويتية على دول الخليج كافة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف على مفهوم وآلية عمل الدبلوماسية الكويتية ٢٠١١-٢٠١٨
- ٢- التعرف على النزاعات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٨.
- ٣- التعرف على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في معالجة النزاعات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٨.

ثالثاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:

تعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق استراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتعمل الدبلوماسية الكويتية وأدواتها على معالجة النزاعات، ومن بينها النزاعات الخليجية، ولما كانت دول الخليج هي الأكثر والأسرع تأثراً بهذه الدبلوماسية، وخصوصاً في فترة الدراسة وما شملته من قضايا في المنطقة العربية، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي في الآونة اليمينية التي أثرت على أمن واستقرار الدول الخليجية، والتدخل الإيراني الذي يهدد الأمن القومي لدول الخليج، والازمة القطرية التي قد تحدث صدعاً واختلالاً في مجلس التعاون الخليجي، والتي قد تؤثر على الاستقرار في المنطقة، إن هذه الازمات تفتح الطريق لدول الاقليمية الاخرى وتجعل لها ذريعة تسمح لها ان تفرض نفسها على دول الخليج العربي؛ فقد أمكن صياغة الاسؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي: ما مدى تأثير الدبلوماسية الكويتية على النزاعات الخليجية في الفترة الواقعة بين ٢٠١١-٢٠١٨ وما مدى انعكاساتها على هذه الدول خلال فترة الدراسة؟

وينبثق عن هذا السؤال المحوري الاسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما الأدوات والآليات التي تعمل من خلالها الدبلوماسية الكويتية لحل النزاعات الخليجية؟
- ٢- ما طبيعة النزاعات الخليجية في فترة الدراسة؟

٣- ما الانعكاسات التي تركتها الدبلوماسية الكويتية على النزاعات الخليجية؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أنه للدبلوماسية الكويتية تأثير مباشر وغير مباشر على النزاعات الخليجية، ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

- ١- تؤثر الدبلوماسية الكويتية بشكل مباشر على النزاعات الخليجية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٨.
- ٢- تؤثر الدبلوماسية الكويتية بشكل غير مباشر على النزاعات الخليجية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٨.
- ٣- هناك انعكاسات خاصة تتركها الدبلوماسية الكويتية على النزاعات الخليجية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: ٢٠١١-٢٠١٨، وقد تم اختيار عام ٢٠١١، كبداية للدراسة لأنه العام الذي بدأت فيه الأزمة اليمنية الأكثر توتراً في الزمن

المعاصرة، والتي امتدت تأثيرها ليشمل دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية، أما اختيار العام ٢٠١٨ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة؛ فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يُمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١ - الدبلوماسية:

أ. **التعرف الاسمي:** يعرفها (Diplomacy) انها "الوسيلة التي تعبر الدول من خلالها عن ارادتها الخارجية امام الكيانات الاخرى المعترف بها من الدول والمنظمات الدولية من اجل الدفاع على مصالحها الوطنية (الاقرع, ٢٠١٨م : ٢٢٣)

وهي مجموعة من المفاهيم والقواعد والجراءات والمراسم والمؤسسات والاعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصلحة العليا (الامنية والاقتصادية) والسياسات العامة ولتوفيق بين مصالح الدولة بواسطة الاتصال والتبادل

وأجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (الكوالي)،
٢٠١٢م: ٦٦٢)

التعريف الاجرائي: ويشير هذا المتغير إلى الجهود الدبلوماسية التي تقوم
بها دولة الكويت في محاولة تقريب وجهات النظر بين الدول المتنازعة من
دول الخليج.

٢- **دول الخليج العربي:** هي عبارة عن الدول العربية التالية: المملكة
العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عُمان، دولة الإمارات العربية
المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين. بالإضافة إلى إيران ولكنها ليست
عربية

٣- **منطقة الخليج العربي:** (بالإنجليزية: Arabian Gulf): هي المنطقة التي
تقع بين شبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبي الغربي من إيران. سميت المنطقة بذلك
نسبة إلى الخليج العربي الذي يقع فيها؛ حيث يرتبط الخليج العربي في بحر العرب
عن طريق مضيق هرمز، وتبلغ مساحته ما يقارب ٢٤١,٠٠٠ كم^٢.

٤- **المنازعات:** هي "الادعاءات المختلفة أو المتناقضة بين شخصين
دوليين أو أكثر ويجري تسويتها وفقاً لقواعد القانون الدولي" (الشافعي،
١٩٧٥م: ٥٤٠)

و هي الخلافات الناشئة بين دول الخليج، والناشئة إما عن أطماع، أو حول خلافات أيديولوجية، أو خلاف حول ثورات الشعوب.

وتحل المنازعات الدولية بطريقتين وهما (الخشن, ٢٠١٧م, ٢٢٠-٢٢١)

أ. الطرق الدبلوماسية: وتكون من خلال الطرق التالية:

المفاوضات المباشرة

المساعي الحميدة

الوساطة

التحقيق

التوفيق

ب. الطرق القانونية: وتكون من خلال الطرق التالية:

التحكيم الدولي

المحاكم الدولية

سابعاً: منهجية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة واهدافها التي تسعى للوصول اليها سيتم الاعتماد على منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار،

١. منهج النظام الدولي: وهو شبكة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر، تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها الحد هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى محيطه بها (حتي، ١٩٨٥، ص: ٤٦ - ٤٧)

اصحاب المنهج: مورتن كابلان، وتشارلز مكلياند، وجورج مود لسكي.

مقولات المنهج:

التفاعل: يشمل التفاعلات بين الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- البيئة الخارجية: ويشمل العوامل خارج الحدود من الافعال وردود الفعل والمحيط الجغرافي

- البيئة الاجتماعية والسلوكية: وتشمل توجهات نظام القيم في المجتمع.

- عمالية صنع القرار: وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار.

توظيف المنهج: ويمكن توظيف هذا المنهج بما يخص المشكلة الدراسية الراهنة من خلال انه منهج يساعد في الكشف عن السلوك الخارجي لأطراف الموضوع حيث يندرج إلى الظواهر الدولية على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام عام وأشمول وجود تأثير وتأثر بين هذه الظواهر وطبيعة النظام، نظراً لمقدرته على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى

الداخلي، والمستوى الخارجي في التحليل، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتميز بحالة التفاعل فيما بينها، بمعنى أن أي تغيير يحدث في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في مجموعة أخرى من المتغيرات، على اعتبار أن مجال تأثير الظاهرة موضوع الدراسة يتمدد إلى المستوى الإقليمي، وبذلك يساعد هذا المنهج على معرفة الأثر التي تتركه الدبلوماسية الكويتية على النزاعات الخليجية، فهو عملية ملازمة لجمع النظم السياسية، رغم اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وبغض النظر عن كونها تقليدية، أو حديثة، ديمقراطية أم مستبدة، وأيا كانت الإيديولوجيا التي تؤمن بها.

٢. منهج صنع القرار: وهو الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية. (مقلد، ١٩٨٧، ص: ١٨١)
أ. رواد المنهج: وبرز رواد هذا المنهج ريتشارد سنايدر واليسون .

مقولات المنهج: وبدسب هذا المنهج يمكن معرفة السياسة الخارجية للدول
من خلال معرفة صنع القرار السياسي الخارجي وما يحيط به من
متغيرات، وينطلق من ثلاث فرضيات :

أولاً: دراسة العوامل النفسية والاجتماعية والسلوكية لصانع القرار
السياسي الخارجي، لأن حركة صنع القرار تتأثر بكيفية إدراكهم للموقف،
فضلاً عن متغيرات داخلية وخارجية

ثانياً: دراسة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عملية
اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

ثالثاً: دراسة كيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي حيث يساعد المنهج
على التعرف على مختلف القوى المساهمة في صنع القرار.

ب. توظيف المنهج: يمكن توظيف هذا المنهج لكونه يقدم تفسير لبعض
التطورات بالظواهر السياسية الخارجية، وتحديد موقف صانع القرار، وبيان
مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على
صناعة القرار، وتأثير النظام السياسي الكويتي بالقيم التي يسير عليها
وتحقيق أهداف الدولة في خارج حدودها.

ثامنا: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهمها:

١- دراسة عادل محمد سعد العدوانى (٢٠١٨)، أثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية ٢٠٠٦-٢٠١٧، هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على دور الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠١٧، وذلك من خلال توضيح الأسباب التي دعت الكويت لتقوم بدور الوسيط في حل النزاعات العربية، والتعرف على العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية، وتوشيح الفوائد المراد تحقيقها من قيام الكويت بدور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية، في حل النزاعات العربية وبيان فرص نجاح الكويت في جهود الوساطة في حل النزاعات العربية، وفي معالجة ذلك باستخدام الباحث المنهج التاريخي، و منهج نظرية الدور لتحقيق أهداف الدراسة، وقد توصلت الدراسة السابقة على مجموعة من النتائج من أهمها: أن الأهداف والفوائد التي دعت السياسة الخارجية الكويتية للقيام بتنفيد الوساطة الدبلوماسية في سياستها الخارجية في حل النزاعات العربية تمثلت بمحاولة الخروج إلى السياسة الدولية من خلال القيام بدور الوسيط في حل

النزاعات وإيجاد مكاناً سياسياً قوياً لها بين الخليج والوطن العربي بأكمله، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة السابقة: ضرورة الاستمرار على نهج دور الوساطة الدبلوماسية في حل النزاعات لئلا لها من أثر إيجابي على السياسة الخارجية الكويتية و مردود سياسي في توطيد العلاقات الدولية بين الكويت والدول العربية.

٢- دراسة علي راشد المريع (٢٠١٧)، الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية (٢٠١٦-٢٠١١)، هدفت الدراسة السابقة إلى توضيح طبيعة الأزمة اليمنية، وبيان الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومقومات القوة للدبلوماسية الكويتية، وبيان طبيعة وأبعاد دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة الممتدة ٢٠١١-٢٠١٦، انطلقت الدراسة السابقة من فرضية رئيسية مفادها: هناك علاقة ارتباطية بين فعالية الدبلوماسية الكويتية وبين قدرة أطراف الصراع لحلول تساهم في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، وقد تم معالجة موضوع الدراسة من خلال استخدام منهج صنع القرار، ومنهج تحليل الأنظمة السياسية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التطورات العسكرية المتواصلة في اليمن، والجمود السياسي تظهيراً من مشاورات الكويت، كانت محطة لا تعوض من حيث الظروف والعوامل التي توافرت

٣- لنجاحها، لكن لم يتم استغلالها على طاولة التفاوض بين الفرقاء في اليمن، كما أن دولة الكويت تؤيد الحل السلمي في اليمن بسبب الأوضاع الإنسانية المتهورة في الجمهورية اليمنية والتي بذل التحالف العربي جهوداً كبيرة لتلافيها والتخفيف من وطأتها من خلال تأمين المجت مع ا لدولي للتحالف والوكالات الدولية من إيصال مساعداتها إلى المناطق التي تسيطر عليها، وقد قامت الكويت ببذل جهود دبلوماسية حديثة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في اليمن، وقد أوصت الدراسة السابقة بأهمية إدراك بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرورة استمرار الدعم الخليجي للاستقرار في اليمن مادياً ومعنوياً لأن الأمان والاستقرار في اليمن سيكون له أثر مباشر على مستقبل الخليج العربي.

٤- دراسة منيرة في صلح بد الله السلطان (٢٠١٢)، الو ساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج الوساطة التي مارستها الكويت على الساحة العربية والإسلامية، ومدى تأثيرها على مكانة دولة الكويت منذ استقلالها إلى الآن، وكذلك عرض أهم المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية لدولة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان من أهمها تبني الكويت كثيراً من العلاقات الدولية لجميع

الدول العالمية، والعربية، والإسلامية بعلاقات دبلوماسية ومحايدة، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسه بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة، كما تشير نتائج الدراسة على أن الطابع الاقتصادي هو الصفة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت، حيث تسعى دائماً لتقديم المساعدات بما تمكنه من إمكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم، والعمل على دفع التنمية داخل الدول المحتاجة إلى دعم مادي.

The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf, Yoel Guzansky (٢٠١٥),

تقوم هذه المقالة بتحليل أدوات السياسة الخارجية الناعمة التي تستخدمها دول الخليج الصغيرة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان في التعامل مع إيران، وتناقش هذه المقالة الاستراتيجية التحفظية التي تتبعها هذه الدول في التعامل مع إيران على المدى القصير، في حين تُحافظ على خطط طوارئ طويلة المدى لمواجهة التهديدات القوية،

وتتخذ لف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة با نه تسلط الضوء على
الدبلوماسية الكويتية على القضايا الاقليمية وتحديدا الصراع اليمني -
اليمني، والصراع اليمني مع دول التحالف وتبحث في ما قدمت الدبلوماسية
الكويتية اتجاه الازمة القطرية والبحث في المقترحات المقدمه لحل هذه
القضايا بطرق وديه وبمساعي كويتية

o-gulf Yoel Guzansky 2015 "The Foreign-Policy Tools of
small Powers: sTraTegic hedging in The Persian"

تدلل هذه الدراسة أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الكويت وقطر
والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في التعامل مع إيران. وتقول
إن سياسة التحوط الاستراتيجي تقلل من خطر الصراع مع إيران على المدى
القصير ، مع الحفاظ على خطط الطوارئ التي تعالج شدة التهديد وعدم اليقين
في العلاقة على المدى الطويل. كان من الممكن أن نتوقع أنه ، بسبب شعورهم
بالتهديد ، فإن دول الخليج الصغيرة ستتبني سلوكًا يوازن بين قوة إيران أو ، بدلاً
من ذلك ، في التعامل معها، ومع ذلك ، فقد اختارت هذه الدول بوعي تبني
سياسة "مختلطة" تتضمن عناصر من كلاتا الطريقتين. وهذا يتناقض مع
الافتراض السائد على نطاق واسع في مجال العلاقات الدولية بأنهم سيختارون
إما التوازن أو عربة اليد كوسيلة للتعامل مع التهديدات.

الفصل الأول مفهوم الدبلوماسية الكويتية، وأدوات حل النزاع

تتميز الدبلوماسية الكويتية بدورها المحور في تسوية الخلافات بين الدول، وخاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتتخذ لتنفيد ذلك استراتيجيات خاصة تهدف إلى حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها القومية في إطار العلاقات الدولية، ضمن النظام السياسي الدولي، وذلك من خلال عمل منهجي، وأدوات معينة تسعى لتحقيق أهداف محددة، ونظراً إلى أن الكويت تحرص على أن يكون لها دور إقليمي فعال فهي لا تزال تحتفظ بالجسور مفتوحة مع الجميع، فأصبحت مساهماً أساسياً في حفظ منطقة الخليج، بل مع جميع الدول العربية (أسيري، ٢٠٠٠، ٤١)، وبناءً على ما سبق، سيتم معالجة موضوع هذا الفصل من خلال مبحثين، يتحدث الأول عن مفهوم الدبلوماسية الكويتية، فيما يتحدث المبحث الثاني عن أدوات حل النزاع التي تستخدمها الكويت.

وسيتم داست هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الكويتية

المبحث الثاني: أدوات حل النزاع التي تستخدمها الكويت

المبحث الأول مفهوم الدبلوماسية الكويتية

تعتبر الدبلوماسية هي الطريقة الامثل لحل الخلافات بين الدول دون اللجوء الى القوة او اندلاع الحرب كما انها لها من الاسس والقواعد الدولية التي نصت عليها المواثيق الدولية لحماية الدبلوماسية سيين لي تستطيعوا اتمام مهامهم على اكمل وجه دون اي ضغوطات من اي جهة.

وعليه سيتم دراسة هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الكويتية

المطلب الأول مفهوم الدبلوماسية

يُعود أصل كلمة دبلوماسية إلى اللغة اليونانية، والتي تم اشتقاقها من كلمة (Diploma)، والتي تعني الـطَي مرتين، والتي تشير إلى الوثيقة الرسمية عن الرؤساء السياسيين للامدن التي يتكون منها مجتمع اليونان القديم، حيث تمنح هذه الوثيقة حاملها مزايا خاصة من أجل مهمة مكلف بإنجازها (سرحان، ١٩٨٦، ٣)، ثم انتقلت هذه الكلمة إلى الرومان فاستخدموها كدلالة إلى الوثائق المعدنية المطوية مثل جواز السفر، والوثائق الرسمية التي تتسخ على ألواح معدنية، والأخيرة تطوى بطريقة خاصة (خلف، ١٩٨٩، ٤٥)، وبانتقالها إلى اللغات الأوروبية الحديثة استخدمت في معنيين، الأول بمعنى الشهادة الرسمية، أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث الدبلوماسي، والمهمة الموفد من أجلها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه ودراسة استقباله، أو تسيير انتقاله بين مختلف الأقاليم، وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن مجموعة من الأوراق تمسكها قطع من الحديد، أما المعنى الثاني فقد كان يحدث عن طباع المبعوث الدبلوماسي، أو السفير، وما كانت تقضي به إذ ذاك

تعليقات البعثة من التزام الأدب الجم، وا صطناع الأدب ال مدة، وتجنب
أسباب النقد (الشامي، ٢٠٠٧، ٣١-٣٢).

وبناءً على ماتقدم سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال مطلقين،
يتحدث الأول عن مفهوم الدبلوماسية بشكل عام، فيما يتحدث المطالب
الثاني عن الدبلوماسية الكويتية.

عندما دونت قواعد القانون الدولي في صيغة قانونية حيث تتضمن قرار
لجنة حول موضوع العلاقات، والد صانات الدبلوماسية، مشروع اتفاقية
دولية يقع في خمس وأربعون مادة، حددت فيها اللجنة، كل القواعد الخاصة
بالتمثيل الدبلوماسي، وبالذ صانات، والامتيازات التي يتمتع بها المبعوثون
الدبلوماسيون، وأوصت بدعوة الدول للنظر في هذا المشروع، وإقراره في
اتفاقية تلزم بها مستقبلاً، وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في
دورتها الثالثة عشر بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قيد هذا الموضوع للنظر
في دورتها التالية، وفي الدورة الرابعة عشر بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩
أقرت الجمعية العامة عرض المشروع على مؤتمر دولي ثم تلت فيه كافة
الدول ودعت الأمين العام إلى اتخاذ اللازم للدعوة لعقد هذا المؤتمر بمدينة
فيينا خلال ربيع عام ١٩٦١ على الأكثر، وقد اختيرت مدينة فيينا بالذات
بناءً على اقتراح تقدمت بها النمسا إحياء لذكرى مؤتمر سنة ١٨١٥، الذي

و وضعت فيه أول اتفاقية دولية خاصة بالتمثيل الدبلوماسية نظمت فيها
م مسألة مراتب المبعوثين الدبلوماسيين والتقدم بينهم، وقد تم فعلاً اجتماع
هذا المؤتمر في الزمان والمكان المحددين، وبعد أن استعرض المشروع
الذي أعدته اللجنة انتهى إلى إقراره مع بعض تعديلات وإضافات جزئية،
وبالتالي تم صياغة المشروع في صورة اتفاقية دولية عامة من (٥٣) مادة
باسم: "اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية"، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٦١ (أبو
هيف، ٢٠١٥، ٥٥-٥٦).

ورغم أن هذه هي الاتفاقية الأولى التي تأخذ بمصطلح الدبلوماسية بصفته
مصطلحاً قانونياً، فيما ذهب البعض إلى أن المصطلح استخدم في بداية
القرن الثامن عشر وخاصة في مؤتمر لعام ١٨١٥م، (خلف،
١٩٨٩، ٤٦)، فيما ذهب رأي آخر إلى أن أول دليل وثائقي على استخدام
مصطلح الدبلوماسية ظهر عام ١٥٨٧ (الشيخ، ١٩٩٩، ٢٢)، وذهب آخر
إلى أن كلمة دبلوماسية استخدمت لأول مرة في اللغة الإنكليزية المكتوبة
في عام ١٧٩٦ (سالم، ٢٠٠٥، ٥٥).

و مع مرور الزمن اتسع معنى كلمة الدبلوماسية حيث أصبحت
الدبلوماسية سية تشمل الوثائق الرسمية، والأوراق، والمعاهدات، ويتعدد هذه
الوثائق أصبح من الضروري استخدام موظفين للعمل في تبويب هذه

الوثائق وحل رموزها، وحفظها، وأطلق على هؤلاء اسم أمناء المحفوظات، وظل اصطلاح كلمة دبلوماسية ولمدة طويلة يقتصر على دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلام بتاريخ العلاقات بين الدول (الصابريني، ٢٠٠٢، ١١).

المطلب الثاني الدبلوماسية الكويتية

أولاً: نشأة الدبلوماسية الكويتية:

اتفق العديد من المؤرخين على أن بدايات دولة الكويت تعود إلى القرن السابع عشر الميلادي، أما انطلاقة السياسة الخارجية الكويتية فتعود إلى فترة استقلال الكويت عن بريطانيا في عام ١٩٦١، فمنذ ذلك الوقت تقاءت وتطورت السياسة الخارجية الكويتية من خلال معاصرتها للأحداث التي مرت بها المنطقة، والتي من أهمها استقلال الكويت عام ١٩٦١، والوصول إلى الاعتراف الدولي، والثورة الإيرانية بين عام ١٩٧٨-١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في عام ١٩٨٠، والتي استمرت ثماني سنوات، كما يعتبر غزو العراق لدولة الكويت في عام ١٩٩٠ أكبر تحدي واجهته الدبلوماسية الكويتية، إلا أنها أظهرت قدرات

عالية رغم دمج الصدمة في دشد المجتمع مع الدولي بهدف استعادة دولتها(الصفاري،٤،٢٠١٨).

وفي الحقيقة فإن الدبلوماسية الكويتية تنقلت خلال التاريخ الحديث لها من الحياذ الإيجابي في ما يتعلق بدول الجوار منذ إعلان الاستقلال عام ١٩٦١، حتى عام ١٩٨٠، ثم وقفت مع دولتي العراق والسعودية في ثمانينات القرن الماضي ضد إيران، فيما عملت الكويت على حماية أمنها القومي من خلال إنشاء منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على مبادرة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولم تكن الكويت قبل غزو العراق لها مهمة بإقامة علاقات تحالفية تضمن لها الحماية، وخلال هذه المرحلة كانت الكويت تقدم المعونات، والقروض الإغاثية، والتنمية دون أن تربطها بأي شروط سياسية تعزز أمنها القومي، إلا أنه بعد الاحتلال العراقي شهدت السياسة الخارجية الكويتية انكفاء في علاقتها مع الدول التي خذلتها، ووقفت مع نظام الرئيس العراقي (صدام حسين آنذاك)، وقد عاقبت دولة الكويت تلك الدول والهيئات من خلال حرمانها من الامتيازات الاقتصادية والتنمية التي كانت تقدمها لها، ومقاطعتها سياسياً،

قبل أن تعاود علاقتها معها، واهتمت الكويت في تلك الفترة بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة تضمن بموجبها الحماية من تكرار الغزو (الصفاري، ٢٠١٨، ٤).

ثانياً: أهداف الدبلوماسية الكويتية: تتلخص أهداف الدبلوماسية الكويتية في النقاط التالية (العجمي، ٢٠١١، ٥٧-٥٨):

- ١- حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
- ٢- حماية المصالح والقيم العربية، والإسلامية، والحد فاعداً على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
- ٣- تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خا صية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجاتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم دول العالم الفقيرة، والنامية.
- ٤- استثمار فوائدها السياسية المشاركة في توزيع الثروة، أم مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية، والإقليمية أولاً، ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا القومية.

- ٥- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
- ٦- رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية.
- ٧- ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.
- ٨- تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد المختلفة.
- ٩- رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.
- ١٠- استغلال علاقات الكويت الخارجية، وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة، خاصة القضية الفلسطينية.
- ولعل جميع هذه الأهداف تعني استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد، واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية-العربية، والحد من فوضىة ذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية.

المبحث الثاني أدوات حل النزاع التي تستخدمها الكويت

هناك عدة وسائل تستخدمها الدبلوماسية الكويتية لحل النزاعات، ومن أبرز هذه الوسائل المساعدات الاقتصادية، والوساطة التي تعتبر من أهم عوامل المفاوضات، ولا شك بأن الوساطة الناجحة توفر وسيلة محيطة للأطراف للعيش معاً رغم النزاع القائم بينهم، رغم أنها لا توفر مصلحة عميقة، ولا تلغي أسباب الصراع.

وبناءً على ما سبق سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين يتحدث الأول عن المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن الوساطة كأداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية.

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية

المطلب الثاني: الوساطة كأداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية

المطلب الأول المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية

ولا بد من التذكير في هذا السياق أنه في معظم النزاعات العربية-العربية، فإن الوسطاء ذوي المراتب العليا، والذين يتمتعون بالعدالة من المصادرين، يكون لديهم مقدرة في معظم الأحيان على توفير ضمانات ومكافآت اقتصادية لكلا الطرفين، وخاصة أن المكافآت تكون فعالة لهذه الغاية، نظراً لأنها: "يمكن أن تفيد كتعزيزات، ويمكن أن توجد حوافز السلوك التصالحية، وربما مساهمة في خفض التوتر، كما يمكن أن تُظهر التزاماً بالمعاملة بالمثل من جانب الخصوم" (السلطان، ٢٠١٢، ٢٥).

أدت الكويت في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي لها بمحاولة استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة للمكافأة والمعاقبة تجاه بعض الدول العربية، والإسلامية، وذلك استناداً إلى مواقفها من قضية الكويت إبان احتلالها من قبل العراق، هذا وتعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال المساعدات الخارجية لأي دولة، وهي تأخذ العديد من الأشكال، مثل المساعدات النقدية، كالهبات المالية، والقروض التنموية، التي قد تكون بشكل عيني مثل تقديم السلع والخدمات مقابل شروط أيسر للحصول عليها بالصور التجارية الاعتيادية، وربما تم تقديمها بشكل أقل وضوح مثل

إزالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى أسواق البلدان المقدمية
للمساعدات، كما احتلت هذه المساعدات موقعا متقدما في العلاقات
الإقليمية والدولية لدولة الكويت بدكم تمتعها بثروات مالية ضخمة من
عائدات النفط، والتي دأبت الكويت على تقديم مختلف أنواع المساعدات
المالية، والإنسانية للعديد من الدول من خلال برامج التنمية، ومشاريع
البنية التحتية، إضافة إلى تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب
والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال مساهمتها في برامج
وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات، والهيئات الإقليمية ذات
الصلة، هذا وقد أنشأت الكويت مؤسسة خاصة لتقوم بهذا الدور الإنساني،
باسم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (العجمي، ٢٠١١: ٧٨).

ويظهر هذا الصندوق كأحد أهم الأدوات التي وظفتها الكويت في سياستها
الخارجية، محاولة إظهار الوجه الحضاري لهذه الدولة، ويمكن القول بأن
الصندوق الكويتي كان بمثابة سفارة اقتصادية كويتية في كل دول العالم،
خاصة تلك التي ليس فيها للكويت تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، كما لعب
دوراً مهماً سانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب وتأكيده قضايا الكويت،
ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية (العجمي، ٢٠١١: ٩٤).

المطلب الثاني الوساطة كأداة من أدوات الدبلوماسية الكويتية

أولاً: تطور الوساطة بين الأفراد: يُلاحظ التوسع الكبير في ممارسة الوساطة في الزمن الحاضر في معظم أنحاء العالم خاصة خلال العقود الأخيرة، ومن الممكن إرجاع ذلك إلى توسع مدارك الأفراد لحقوق الإنسان وكرامته، إضافة إلى اتساع الطموح ومشاركة ديمقراطية على العديد من المستويات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى ازدياد الاعتقاد بأن للفرد حق في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته وفي السيطرة عليها، وعلى ظهور العديد من الأخلاقيات التي تقوم بدعم الحرية الفردية، كما يُلاحظ التوجه في بعض المناطق نحو التسامح بشكل كبير وواسع مع التعددية والاختلاف وطي صفحات الماضي، وهناك عوامل أخرى عديدة تدفع باتجاه التغيير، ومن أهم تلك العوامل تنامي عدم الرضا، والسخط من دكتاتورية صانعي القرار، وأساليب اتخاذها، والتسوية المفروضة على الفقراء والتي لا تلبى حاجياتهم الضرورية، يضاف إلى ذلك ارتفاع التكاليف في المال، والوقت، والموارد البشرية، ومحاولة تدمير التضامن بين الأشخاص، وبين المجتمعات من خلال طرق عدائية لحل النزاعات حديثاً تنتهي بطرف رابح، وطرف خاسر (السلطان، ٢٠١٢، ٢٧).

ثانياً: تطور الوساطة بين المنظمات: أخذت الوساطة في التنامي بشكل كبير على مستوى المنظمات بمختلف أشكالها ومستوياتها، وأحجامها، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حتى أنها تقوّت في بعض الأحيان على التدكيم كخيار للحل، وكانت معظم النزاعات تتشأ حول العقود، وفشل التنفّيز، وأهلية المنتجات، وخروقات براءة الاختراع، وانتهكات العلامات التجارية، والنزاعات حول الملكية الفكرية، إضافة إلى النزاعات المتعددة حول مجالات التأمين، وكان من بين المؤسسات الطليعية في تشجيع استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات على سبيل المثال وليس الحصر معه الوساطة (CPR) لحل النزاعات، وجمعية التدكيم الأمريكية، ومنظمة جامز لإنهاء النزاعات، وعدد آخر من المنظمات الخاصة الوطنية والمحلية (Henry & Lieberman, 1985).

ثالثاً: الوساطة الكويتية: ظهرت الوساطة الكويتية في أول دور لها في الستينات القرن الماضي عندما نظمت لقاءً بين الأحزاب المتنافسة للجمهورية والملك بين اليمن مع كل من الدولتين المتخاضمين (مصر، والسعودية)، ورغم أن نتيجة اللقاء لم تكن حاسمة، رغم زيارة ولي العهد الكويتي، ورئيس وزراءها آنذاك الرياض في حزيران ١٩٦٥، حيث قام ولي العهد بإجراء محادثات مع الملك فيصل للوصول على وسائل لحل

م مشكلة اليمن، وبدأت فآب ١٩٦٦ اجتماعات في الكويت بين ممثلين عن مصر، والسعودية، والأحزاب السياسية اليمنية، وقدمت الكويت اقتراحاً وتم الموافقة عليه من قبل جميع أطراف النزاع إلا أنه لم يُنفذ أبداً، وكان الاقتراح تشكيل حكومة انتقالية من جمهوريين وملكيين مع وجود أغلبية جمهورية، ووجود قوات مصرية، والتي اندسحت فيما بعد لتحل محلها القوات العربية المشتركة (أسيري، ١٩٩٣، ١٢٨). كما حاولت الكويت التوسط بين اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي في أيلول من عام ١٩٧٢، بعد مناوشات على الحدود المشتركة، لكن جهود الكويت لوحدها لم تكن مثمرة، رغم أنها استطاعت من خلال عضويتها في لجنة شكلتها الأمم المتحدة زيارة الدولتين في تشرين أول من عام ١٩٧٢، والمساهمة في إنهاء الخلاف بين شطري اليمن (بشارة، ١٩٧٦، ٢٣٥).

ورغم خفوت دور الكويت في الوساطة منذ احتلال العراق لها إلا أنها عادت إلى دورها في حل النزاعات وخاصة العربية العربية، من عام ٢٠٠٣، إلا أنها اتجهت نحو منطقة الخليج، والجزيرة العربية، مما يعني اتجاه الكويت نحو تركيزها على القضايا الخارجية بما يُدقق مصالحها الاستراتيجية والأمنية في المرحلة التي أعقبت تحريرها من الاحتلال العراقي (أبو ركة، ٢٠١١، ١٩).

و من الملاحظ على السياسة الخارجية الكويتية أنها حافظت على مؤشر (صفر توتر، و صفر أعداء) في تعاملاتها الدبلوماسية العربية، والإسلامية، والدولية المختلفة الجديدة والتقدمية، رغم أنها وسعت دورها كوسيط في الخلاف القطري- السعودي الإماراتي، كما أن الكويت حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع أنظمة عربية جديدة وصلت إلى الحاكم بفضل الثورات الشعبية، كما ابدت على العلاقات مفتوحة مع جميع الدول العربية قاطبة (العدواني، ٢٠١٨).

الفصل الثاني

النزاعات الخليجية والدور الدبلوماسي الكويتي لحلها

تعتمد السياسة الخارجية الكويتية في تعاملها مع دول الخليج العربي على الود والتفاهم، وتقوم في دبلوماسيتها اتجاه هذه الدول على أساس الدياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلة لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها تتدخل دائماً ما كوسيط لحل الخلافات، منطلقاً من مبدأ وحدت دول الخليج وتقدمها وازدهارها في اجواء يسودها الا من والسلم، وخصوصاً في اقليم ملتهب وعرضه للانفجار في اي وقت.

قامت الكويت في التدخل لحل القضايا الخليجية وخصوصاً ما حدث من التوتر واذ شوب حرب على حدود الخليج الجنوبية في اليمن، وتدخل دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الحرب بسبب تحقيق الا من في اقليمها، وساهمت الكويت في حل الازمة الخليجية بين كل من السعودية والامارات والبحرين بالاضافة الى مصر، وحصار قطر، وفرض عقوبات عليها بسبب ان هذه الدول ترى ان قطر دوله حاضنه للإرهاب وهذا يهدد ا من الدول المجاورة، وعلى ما سبق سيتم دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النزاع اليمنية والازمة القطرية

المبحث الثاني: الدبلوماسية الكويتية في حل القضايا الإقليمية

المبحث الأول النزاع اليمنية والازمة القطرية

تنطلق السياسة الخارجية الكويتية ودبلوماسيتها اتجاه الدول العربية
بالمصادقية التي اعتمدا مرء وحكومة الكويت بفرضها على الدول العربية،
من خلال التجارب التي ساهمت الكويت فيها لحل الخلافات العربية -
العربية، وتقديم المساعدات بجميع أشكالها لدول التي تتعرض لآزمات
وهذا نابع من ان الكويت تساهم في تدعيم مفهوم القومية العربية وحل
الخلافات العربية بيد عربييه.

وانطلاقاً من هذا سيتم الوقوف على التدخل الكويتي لحل الآزمات العربية
من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الاول: النزاع في اليمن. الاسباب والنتائج

المطلب الثاني: الازمة القطرية

المطلب الأول النزاع في اليمن الاسباب والنتائج

أولاً: النظام السياسي في اليمن

مر النظام السياسي اليمني بعد إعلان الوحدة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في ١٢٢ يار ١٩٩٠م ، بعدة فترات تختلف كل منه عن الأخرى لأسباب متعددة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، والتحولت الإقليمية وهذه المراحل هي: (بوتشيك، ٢٠١٠: ٦٧).

بدأت الفترة الأولى في النظام السياسي اليمني بعد إعلان الوحدة لجمهورية اليمن، وفي هذه الفترة على النظام السياسي إجراء انتخابات برلمانية والتركيز على عادة تشكيل هيئات السلطة، بسبب إفرات الانتخابات، وانتهاء مرحلة من المراحل التي كانت ترى أن هيئة السلطة معضلة في طريق الإصلاح والوحدة. (الكميم، ٢٠٠٥، ٤٢).

وفي عام ١٩٩٣م بداية الفترة الثانية والتي جاءت كنتيجة للانتخابات بين أهم ثلاث قوى رئيسية في اليمن وهي، "المؤتمر الشعبي العام"، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني "والتي كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية بسبب أن الاشتراكيين حاولوا الانفصال ولكن وقوف الشعب

اليمني ودبه في الوحدة واقامة دولته الموحدة وافشال اهداف المعارضين).
الكميم, ٢٠٠٥, ٤٣).

وفي عام ١٩٩٧م تغير الشكل لراصة الدولة واصبح من مجلس رئاسي الى
رئيس جمهوريه من خلا الائتلاف الذي حصل بين جماعة المؤتمر الشعبي
والتج مع اليمني للإصلاح, والذي قام بهذه التعديلات والاصلاح والتركيز
على تنمية المؤسسات الوطنية. (بوتشيك, ٢٠١٠: ٦٥)

وقامت المرحلة الرابعة على تشكيل حكومة مفردة بعد فوز المؤتمر
الوطني على اغلب الاصوات من خلال الارادة الشعبية, وتطبق
الديمقراطية وافرازات الصناديق.

اما المرحلة الخامسة, والاذيرة والتي قامت فيها ولأول مرة في اليمن
انتخابات رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٩م, والتي اسفرت عن فوز علي
عبدالله صالح للفترة القادمة, ومدتها خمس سنوات وايضا في هذه المرحلة
شهد اليمن اصدار قانون "السلطة المحلية" (بوتشيك, ٢٠١٠: ٨٧).

وبعد اقرار القانون الجديد تم انتخاب المجلس المحلية واذ شاء مجلس
شورى واعطاء الرئيس فترة صلاحية لممارسة سلطاته ست سنوات, وتم

الاستفتاء العام من قبل الشعب اليمني على التعديلات الدستورية (اللي مع،
٢٠١٧: ٢٤).

ومرت كزات النظام السياسي اليمني هي: الفصل والتعاون بين السلطات
والفصل هو القضاء من خلال المحكمة العليا والتي هي أعلى هيئة
قضائية في الدولة، يحق لنظام الحكم ان يجيز تعديل الدستور من خلال
السلطة التشريعية المنتخبة والتي تمثل الارادة الشعبية وفق متطلبات
المرحلة والتطورات المعاصرة عالمياً. (الكيم، ٢٠٠٥، ٥١).

وجاء في الدستور اليمني في المادة (١) ان "الجمهورية اليمنية دولة عربية
إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ، والشعب اليمني جزء من
الأمة العربية والإسلامية" وفي المادة (٢) وان الاسلام هو دين الدولة
واللغة العربية هي اللغة الرسمية" والمادة (٣) وان الشريعة الإسلامية هي:
المصدر الرئيسي لتشريعاتها، وفي المادة (٤) الشعب مصدر السلطة وهو
يمارسها من خلال مجلس نواب منتخب (الدستور اليمني).

وجاء في المادة (٥) في المشاركة السياسية ودور من خلال قانون الاحزاب
والذي يسمح بالتعددية الحزبية من اجل التداول السلمي للسلطة وهذا

القانون هو الذي ينظم الادكام الخاصة بالأحزاب وممارستها لوظيفتها الحزبية وفق القانون.

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي في اليمن الجديد بعد الوحدة فان نظامها الاقتصادي نظام حر من اجل ان يحقق المصلحة للجميع من افراد ودولة من خلال المبادئ التالية:

المادة (أ) العدالة الاجتماعية الإسلامية.

المادة (ب) التنافس المشروع بين القطاع العام

المادة (ج) حماية و احترام الملكية الخاصة.

وفي الباب الثالث تنظم الدولة سلطاتها من خلال:

اولا: السلطة التشريعية والتي نصت عليها مواد دستورية و من اهمها المادة (٦٢) والتي تنص على "مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة و هو الذي يقرر القوانين، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة والحساب الختامي، كما يمارس

الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور" (الدستور اليمني: ١٠)

ثانياً: السلطة التنفيذية: وجاء الدستور اليمني فيها وخصوصاً في المادة (١٠٥) "يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور." (الدستور اليمني: ١٥)

ثالثاً: السلطة القضائية: والتي جاء أهم نصوصها في المادة (١٤٩) وهي "القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته ، وتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط ادعوى فيها بالتقادم." (الدستور اليمني: ٢٣)

ثانياً: الأزمه اليمنية

قامت الحكومة اليمنية في عام ٢٠٠٥ برفع الدعم الكومي عن المشتقات النفطية بحجة الإصلاحات، والذي جعل المواطنين النزول الى

الشارع متظاهرين على قرارات الحكومة، وهذا القرار أدى إلى ارتفاع في الاسعار وانخفاض في الدخل الذي بدوره انعكس على ارتفاع نسبة البطالة وازداد الفقر والفساد الاداري، وهذا جعل الشعب اليمني يقوم في مظاهرات على فترات منقطعة بعد تلك القرارات الى.

وفي عام ٢٠٠٧ حصل حركات احتجاجية في الجنوب للمطالبة بحقوق وزاد من سقف المطالب إلى مطالب سياسية ولاكن كان لحركات الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية الفضل في اعادة الامل الى الشعب اليمني وكان نجاح هذه الحركات والاحتجاجات دافعا وحافزا للشعب اليمني ليقدم على اندلاع ثورته بشكل عفوي ودون تخطيط وبعيد عن مشاركة المعارضة (بوتشيك، سابق : ٣٤)

اندلعت الازمة اليمنية في عام ٢٠١١ مطالبة برحيل الرئيس علي عبدالله صالح، و اجراء تغييرات واصلاحات سياسية واقتصادية في اليمن لشعور المواطن اليمني بالظلم من سياسة الدولة وافقاره، ولاكن من جهة اخرى لم يقم النظام الحاكم في الانصياع لمطالب الشارع اليمني الذي نزل الى الشوارع للمطالبة بسقاط الحكم، واقامة حكم جديد وفق اساس ديمقراطية تقوم على العدالة والمساواة لجميع افراد المجتمع اليمني وادترام الحقوق والحريات. (الليمع، سابق : ٣٧)

إبادر نظام علي عبدالله صالح في قمع الاحتجاجات السلمية التي اصرت على التغيير، ولم يسمح لنفسه ان يسيطر على الحكم ان يستجيب لمطالب المحتجين الذين يرون ان اليمن من الدول التي تمتلك ثروات اقتصادية وموقع جغرافي مهم ولكنهم يعانون من الفقر والبطالة في ظل نظام حاكم لا يريد ان يطور من اليمن، ويجعله كغيره من دول الجوار الخليجي الذي يتمتع افراده في حياه كريمه، واقتصاد قوي وفي هذا المطالب سيتم دراسة اهم اسباب الازمة اليمنية:

اولا: اسباب داخلية:

تتمحور اسباب الازمة اليمنية الداخلية في:

١. اسباب سياسية:

يعيش اغلب افراد المجتمعات العربية حالة من عدم المشاركة السياسية بسبب ان من يصل الى راس السلطة يصبح هو المحرك الاساسي وصاحب اراي الاول والاخير في اتخاذ القرارات السياسية مع عدم اكترائه الى طبيعة المجتمع وافراد الدولة ويفرض عليهم ما يراه مناسب وبدون سبب الإملاءات الغربية متخذ من سلطته والقوى الداعمة له والمستفيدة من قريها للسلطة اجاه قمعيه على الافراد.

انق سم المجت مع اليم ني الى مج موعتين في احتجا جاتهم على النظام الحاكم
وعلى سياسته المتبعة فكانت المجموعة الاولى المحتجة متمثلة في افراد
المجت مع اليم ني المستبعدين عن السلطة والذين يفتقرون الى ابسط حقوقهم
السياسية اما المجموعة الثانية فهي مجموعة المدافعين عن نظام الحكم
والمقرين من السلطة الحاكمة. (صبيح, ٢٠١٨)

٢. اسباب اقتصادية:

تقع اليمن في موقع استراتيجي من العالم، وتصل على وضيق باي المنذب الواصل
بين البحر الاحمر والمحيط الهندي وهذه المنطقة هي طريق التجارة البحري بين
الشرق والغرب كما ان ناقلات النفط تمر من هذا المضيق مما جعل لها من
الأهمية في حماية التجارة الدولية. (ordesman and Gibbs , ٢٠١٣)
ولكن لسوء الإدارة جعل الاقتصاد اليم ني يتراجع في وقت ازداد عدد
السكان ونقص الموارد وعدم قدرة الحكومة على توفير فرص عمل للشباب
وتدني ملحوظ في مستوى التنمية، وتوزيع غير عادل للثروات ادت هذه
الاسباب الى ازمة اقتصادية وخلل في التوازن الذي ستكون نهايته وخيمه
ومضره في جميع مرافق الدولة.

٣. اسباب اجتماعية:

يتصف المجت مع اليم ني بالخشونة مع التمسك بالقبليية التي هي مصدر
افكار افرادها ويعملون وفق ما لمصلحتها من خلال العمل الاجتماعي

المنظم ولاكن مندصر في دور القبيلة واهدافها, بعيدا عن النظام السياسي والانصياع الى قوانينها ودستورها لان القبيلة هي من اهم مصادر السلطة. ويعيش على ارض اليمين مجموعات متعددة ولاكل من هذه المجموعات والقبائل مرجعاتها ما العقائدية او الطائفية او المرجعية السياسية وخصوصا ان اليمين الجنوبي كان محكوما بأفكار وابدولوجيا اشتراكية بعكس اليمين الشمالي وهذا ادى الى عدم ارتياح في التحول الذي حدث بعد وحدة اليمينين ووجود احزاب اشتراكية ما تزال تسعى الى اعادة هيدبة الاشتراكية (الليمع, سابق: ٤٢).

ثانيا: اسباب خارجية:

ان الطبيعة الدولية جعلت من دول العالم تبحث عن مصالحها في داخل وخارج حدودها وهذه المصالح أصبحت مبررة تحت مسمى العلاقات الدولية وتحقق مصالح مشتركة بين الدول وخصوصا الدول الإقليمية والمجاورة من خلال ما التقارب العقائدي او التركيبة الاجتماعية او اي مبررات ونقاط تقارب بين هذه الدول (الصرفي, ٢٠١٥ : ١١٨)

وفيما يخص اليمين فإنها تأثره بعوامل عالمية واقليمية من خلال موقعها الجغرافي المطل على طريق التجارة, وتأثير اقليمي بسبب جوارها مع

المملكة العربية السعودية التي كان بينها ما خلافاً حدودية، ولا يمكن بعد انتهاءها قامت السعودية باحتواء اليمن وتقريبها من لها لتتحقق مصالحها العقائدية والسياسية واغلاق الباب في وجه ايران، لكي لا تقوم الأخيرة بوضع اليمن ضمن الدول التي ترى انها تتبع سياستها وخصوصاً مع وجود المذهب الشيعي المنتشر في اليمن وخصوصاً الزيدية او ما يسمى بجماعة الحوثي. (الصرفي، سابق: ١٢٧)

ان هذا التصارع بين الدول الإسلامية تحت مسمى المذهبية أدى الى ان كل من الدول الإقليمية ان تقدم الدعم والمساعدة الى الجماعات التي ترى انها هي الاقرب لها وهي التي تستطيع في حال وجودها على رأس السلطة ان تحقق اهداف ومصالح مهمه لها داخل اليمن .

ان وجود الصراع على قيادة الاقليم أدى الى تدخل هذه الدول ودعم الاطراف المتنازعة تحت مسمى حماية الشرعية في اليمن من قبل السعودية مع العلم ان السعودية ساعدة على بالانقلاب على الشرعية في مصر وام ايران فإنها ترى ان لها ارث تاريخي في اليمن وتدعم الشيعة اليمنيين من اجل الحصول على السلطة وينفتح لها المجال في ان تتدخل

افى جميع الشؤون اليمانية بدرجة ان اليمين من الدول الالى تشكل لإيران ببعء اقللمى وعلالنه ان اءمى امنا من ءلال هذا الببعء (ordesman and Gibbs,2013).

وا سفرت الازمة اليمانية عن مجموعله من المءاظر فى الءاءل والءاار والذى ءاءت بسبب اعء الوعى لاءواء الازمة وءهه المءاظر اءمءل فى اعء قءرة اليمين على اصءار ءسءور ءءىء ءسفر علىة الءولة وىكون المرءع الاول والاءفر لو ءوء الءرعية السىاسفة فى اءارة الءولة هذا الى انء شار ءمائل الراءابفة العنء والءرب على اساس طائفى ومواءة الءكومة مع الءوئى (نوفل واءرون, ٢٠١٥).

كما اسفرت الازمة اليمانية الى ءعل ارض اليمين ساءه للءرب والقتال بىن اقوى ءارءفه وءءىءها المرءمع والاقتصاء وءولة اليمين بىن القوى الاقللمفة كالا سعوءفة ايران وءءءل الءول الاقللمفة فى شؤون اليمين الءاءلفة لءءقق مكاسب ومصالح ءمس الا من القومى لءل من ءلك الءول والءاسر فى النهافة هم اهل اليمين واقتصاءها(نوفل واءرون, سابق : ١٢)

وعلى هذا فان اليمين اصبء منطقه منءوبة ومسرح للءراع والءرب لءءقق مصالح ءارءفه وابنائها واقتصاءها هو الءمن.

المطلب الثاني الازمة القطرية

تميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ بالدينامية والمرونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية. فبنت قطر علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأميركية، واستضافت في 'العديد' إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، في الوقت الذي انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول. وقد انفتحت قطر على المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءاً من أدوات السياسة الناعمة التي تستخدمها، وأطلقت ثورة إعلامية عبر إنشاء قناة الجزيرة، وشرعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت تعد من المحضورات في الفضاء السياسي العربي المغلق (الرننيسي، ٢٠١٣م : ٢٢).

فقد عملت الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية، وتناولت أكثر القضايا حساسية في العالم العربي. وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت سياسة قطر بالانفتاح؛ فأولت قضايا المرأة اهتماماً كبيراً، وقامت ببلورة التعليم وفتح فروع للجامعات الأميركية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية

منفتحة كي تقوم بدورٍ مؤثرٍ في تجديد الخطاب الديني. وفي الوقت ذاته، سمحت ببناء كنائس

وبأسلوب الصدمة أيضاً، وفيما يشبه إعلان حرب، أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من حزيران/ يونيو قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، واغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وامهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترة محددة لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها واعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج (carep.tn/wp-content/uploads)

أخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلاً جديداً غير مألوفٍ في التعامل البيدي الخليجي في أوقات الأزمات؛ إذ لم تتوقف الحملة ضد قطر وسياساتها الخارجية، بل وصلت حدّ توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطورٌ غير مسبوقٍ في الخليج. ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات، وتتجذب تناول الأسر الحاكمة، باعتبار هذا الأمر يفتح الباب واسعاً أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها.

فبعد الخطاب العدائي المنسوب لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والذي اتضح أنه نتيجة لقرصنة مفتعلة، اتجهت السعودية والإمارات العربية إلى إدانة السياسة الخارجية القطرية بسبب مجموعة من القرارات والأنشطة التي رأتها تهديدا مباشرا لأمنها القومي والأمن الإقليمي على حد سواء، ومنها: (الرننيسي، ٢٠١٣م : ٢٩-٣٢):

١. العلاقات :

اعتبرت دول المقاطعة ذلك خطرا على الأمن الإقليمي، وعلى وحدة مجلس التعاون الخليجي الذي تكون سنة ١٩٨١. كرد فعل على الثورة الإيرانية في ١٩٧٩. غير أن الواقع الاقتصادي يفند هذه الادعاءات بحيث تمثل الإمارات ما نسبته ٨٠ في المائة من حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، ومركزا ماليا مهما للتحويلات الإيرانية، وفي لقاء جمع أعضاء الوفد التجاري الإماراتي بغرفة التجارة الإيرانية في طهران، صرح سفير إيران لدى أبوظبي محمد علي فياض أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ ١٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وحوالي ١٧,٨ مليارا في عام ٢٠١٢، و٢٣ مليارا في عام ٢٠١١، و٢٠ مليارا في عام ٢٠١٠، لكن عام ٢٠١٤ شهد قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين وأصبحت الإمارات أكبر الدول المصدرة

لإيران؛ إذ شكلت ما نسبته ٢٧ في المائة من مجموع الواردات الإيرانية، وبلغ حجم التبادلات ٤١,٦٢٠ مليار دولار.

٢. مساندة قطر للإرهاب:

اتتهم الدول السالفة الذكر قطر بتمويل الإرهاب ورعاية الحركات الإرهابية، في حين تشارك قطر منذ ٢٠٠١ في الحملة الدولية ضد الإرهاب، كما أن المملكة العربية السعودية نفسها متهمه خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بنفس التهم لاسيما في مساندتها للحركات السنية التي سرعان ما تحولت إلى تنظيمات إرهابية على غرار داعش.

والواقع أن هذه الإدانة تستمد حجتها من مساندة قطر لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ومعارضة الانقلابيين، ومع أن الولايات المتحدة تعتد بر هذه الجماعة من ضمن الحركات الإرهابية الواجب محاربتها إلا أن الواقع يبطل هذه الاتهامات، وقطر كذلك.

٣. إشكال الزعامة الإقليمية:

يقدم لنا اقتراب الدور مجموعة من المفاهيم التي تساعد في هذا الإطار على فهم الخلاف القطري-الخليجي أو بالأحرى السعودي-القطري على

حقيقته، إنّ مفهوم الدور الوطني تعبير عن "الإرادات والأهداف والأفعال الناجمة عن عدد من المصالح والسياسات"، حسب فهم اصناع السياسة الخارجية أو ما يسمى بإدراكات الدور الوطني، ويعرفها هولستي على أنّها "التعاريف الخاصة بصناع السياسة الخارجية للأصناف العامة من القرارات والالتزامات والقواعد والنشاطات الملائمة لدولتهم، وكذا الوظائف- إن وجدت- التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمتها الفرعية"

وعلى الرغم من تعدد الأدوار التي تؤديها الدول إلا أنّ ما يهم في هذا الصدد هو دور القائد الإقليمي الذي يقوم على مجموعة من الواجبات أو المسؤوليات التي تتصورها الحكومة لنفسها ولعلاقتها بالدول الأخرى في منطقة محددة. وهذا يمكن الإشارة إلى أنّ لب الخلاف القطري السعودي بالأساس هو التنازع حول الزعامة الإقليمية، ومن ثمة تتبين الأسباب الحقيقية للخلاف فيما يلي:

١. السياسة الخارجية النشطة لقطر:

تميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ بالحركة والمرونة ومحاولة بناء علاقات إقليمية ودولية متينة. وأقامت قطر علاقات متينة مع تركيا، وإسرائيل، وإيران، وكذا الولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها.

و هو ما صارت المملكة تعتد بربها منافسة لها أمام العدو من حلفائها الإستراتيجيين، لا سيما بعد استضافتها أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة في "العُد يد". وقد ازداد الأمر حدة بعد مؤازرة قطر لثورات العربية، ثم معاداتها لحملة الثورات المضادة التي قادتها المملكة. في الوقت الذي رأت حلفاءها الإستراتيجيين يتخذون عندها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت العلاقات معها تتم حور ولأكثر من ستين سنة حول ضمان الطاقة، وتأمين المنطقة. (الطاهر، سابق، ١٨١)

٢. انحسار المد السني في المنطقة:

بعد العدوان الأمريكي - البريطني على العراق، والإطاحة بالرئيس السابق، صدام حسين، ثم تولي الشيعة لمقاليد الحكم ازدادت مخاوف المملكة من التوسع الشيعي في المنطقة. وقد بدأت ترى تلك الشكوك تتأكد بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العهدة الثانية لرئيس باراك أوبا ما مردلة المفاوضات مع إيران من أجل تسوية الملف النووي، وهكذا صارت كل صلة بالحركات السياسية التي تتلقى الدعم الإيراني تعد تهديدا للمملكة العربية السعودية بل والتواجد السني في المنطقة (الطاهر، سابق، ١٨٥).

فعلاقة قطر وإيران ومساندتها لحركة حماس الفلسطينية المدعومة إيرانياً،
أتراه المملكة عرقلة لم مسار السلام الذي تعتبر الممسؤولية والقادرة على
رعايته. كما أن مساندة إيران لهذه الحركة جعل من المملكة تعارض أي
دعم لها باعتباره يعزز النفوذ الشيعي في الشرق الأوسط عامة، والمنطقة
العربية بصفة خاصة. كما أن انقسام المعارضة السورية على نفسها بين
أموال قطر وآخر للسعودية، بغض النظر عن الفئات الأخرى، استهجنته
المملكة العربية السعودية كثيراً، باعتباره الاختلاف في الموقف معها يهدد
الأمن الإقليمي.

٣. الشعور بأحقية الريادة الإقليمية:

بعد زوال القوة العراقية على إثر العدوان الأميركي - البريطني سنة
٢٠٠٣، وتراجع الدور المصري منذ ثورة ٢٥ . جانفي ٢٠١١، صارت
المملكة العربية السعودية ترى نفسها الأجدر بالريادة الإقليمية، ومن ثم
صارت الأدوار التقدمية لدولة قطر سواء من خلال مواقف سياستها
الخارجية، أو الآراء التي تبثها قناة الجزيرة، كلها تهديدات في إدراك صانع
القرار السعودي، فمساندة قطر لثورات الشعبوية مثلاً اعتبر تهديداً مباشراً
للعائلات الملكية القابضة على عروش العديد من الدول الخليجية.

والواقع أنّ الرغبة في الزعامة ظلت تراود العاهل السعودي الذي ظل معجبا بشخصية أمير قطر منذ أن كان وليا للعهد وقبل توليه لعرش، بحيث يمكن القول أن ذات الإيجاب تحول إلى المنافسة حول الزعامة الإقليمية بمجرد أن وصل إلى قمة العرش. (الطاهر، سابق، ١٨٨)

، ما بين قطع علاقات الدبلوماسية وما بين تخفيض التمثيل الدبلوماسي قد تطرقت الدول إلى قطعها مع قطر نهائيا والتي منحها مدة ٤٨ ساعة للمبادات الدبلوماسية القطرية و١٤ يوم للقطريين وقد وصل الحد إلى الامارات على الاحاق عقوبة بسجن وغرامة (صحيفة الاندب ندنت البريطانية).

كما سبق كان نتيجة للوقوف لدولة قطر بجانب الانب خان المسلمين وتمكينهم من سيطرة على حكم بلاد العربية بدعم امريكي قطري غير مباشر، وكل هذا يشير الى وجود مؤشرات واضحة جدا لتقارب الفكري السياسي بين ايران وقطر وهذا ما ادى الى النتائج السياسية التالية (<https://carep.tn/wp-content/uploads/2017/06>):

١. تصعيد الازمة بين قطر والدول المجاورة

٢. اند صياح قطر بشكل كامل لأهداف ايران ومعادات العرب عالميا بشكل مباشر مما يؤذن لصراع عربي بالمنطقة

سحبت امريكا قاعدة العديد الامريكية من قطر وهي اكبر قاعدة امريكية في الشرق الاوسط مقابل مليارات من الدولارات دفعتها السعودية لأمريكا لم تمضي الايام حتى لوحث ايران وتركيا باستعدادها لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي على قطر, ليس هذا وحسب بل اقر البرلمان التركي قانون يسمح لتركيا بأرسال جنود الى قطر لحماية امير قطر من اي محاولة انقلاب عليا مما زاد الامر سوء فإن قطر مخرجها الوحيد لتصدير او الحصول على منتجاتها الغذائية وغيرها سيكون اما عن طريق ايران جوا او برا او بحرا او عن طريق رأس الرجاء الصالح في كلتا الحالتين سيكلف ذلك تكاليف اقتصادية ضمه وفي نفس الوقت ايران تحاول اغراء قطر بعروض كالتخصيص ثلاثة موانئ لتغذية قطر وفتح المجال الجوي لطائرات التركية, بتزامن مع هذا التطور برزت مواقف الادارة الامريكية وتصريحات ترامب بمواقفه المتقاربة من السعودية وان قطر هي قاعدة عسكرية ضمه لعمليات وتنظيم ارهاب, لكن هذا لم يتغير لقطر اي تغير فقطر غنية بمواردها التي استطاعت ان تتعدى الازمة بنجاح(www.bbc.com).

المبحث الثاني الدبلوماسية الكويتية في حل القضايا الاقليمية

ان تاريخ الكويت الدبلوماسية يبين لنا محبتها ل حل الخلافات بين الدول وخصوصا الدول العربية بالطرق السلمية ورفضها ل ابناءها وافتادها وهذا المبدئ يعتبر من المبادئ الراسخة لدى القيادة الكويتية والتي لها مواقف عديدة في هذا الشأن على مدار تاريخها السياسي

بفضل حكمه القادة السياسية الكويتية تم التوصل الى حل العديد من الخلافات في الاقليم مما جعل للكويت من الدول صاحبة الخبرة في حل النزاعات , بالإضافة الى قبولها لدى الجميع لما لها من مكانة عالية بفضل مبادراتها المدببة لسلام وتحقيق العدالة في حل الخلافات وموقفها المشرف الذي اوجدته في تاريخها الدبلوماسية وسعيها في كثير من الاديان كوسيط بمبادرة منها دون طلب الاطراف المتنازعة منها وهذا يعود لخوفها من تمزق النسيج العربي والمحافظة على القومية العربية والتوجه الى القضية الالهة عربيا وهي القضية الفلسطينية

وعليه سيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: التدخل الكويتي لحل الصراع اليمني

المطلب الثاني: التدخل الكويتي لحل الازمة القطرية بالطرق السلمية

المطلب الأول التدخل الكويتي لحل الصراع اليمني

بعد اندلاع الازمة اليمنية اقام مجلس التعاون الخليجي بمحاولة منه لحلها بالطرق السلمية ونقل السلطة سلميا من خلال توقيع جميع الاطراف على اذهاء الخلافات الداخلية في اليمن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١م في العاصمة السعودية لنقل السلطة بالطرق السلمية لادتواء الازمة وانهاؤها . خلال المؤتمر الوطني الذي بادر مجلس التعاون الخليجي له, الا ان الخلافات التاريخية والمذهبية والقبلية والايديولوجية كان لها الدور في تأجيج الصراع السياسي وتحويله الى صراع مسلح ضد الشرعية الجديدة التي استلمت السلطة لنقل اليمن من حالة الفوضى والصراع الى السلم والامن والذي يعود بدوره على المنطقة بأكملها(الحسيني, ٢٠١٧: ٢٦١) .

ان عدم استجابة الاطراف المتنازعة في اليمن الى التوصل الى حل سلمي استدعى دول الخليج الى شن حرب على المعارضة اليمنية وسميت هذه الحرب "عاصفة الحزم" بقية المملكة العربية السعودية ودول خليجية وعربية للمساهمة في اذهاء الصراع وتحقيق الامن للمنطقة والوقوف في وجه المد الايراني في المنطقة وخصوصا السعودية وتم خلال هذه الفترة العديد من المبادرات لحل الازمة وهي:

أولاً: جديف الأولى في حزيران ٢٠١٥م والذي عقد لبحث قبول الأطراف اليمانية المتنازعة على قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢١٦) ولكن لم يكتب له النجاح بسبب عدم قبول "انصار الله" المطالب السعودي الذي يريد منهم قبول القرار والموافقة عليه مسبقاً ما جعل انصار الله ترفض الموافقة وحكم على هذا المؤتمر بالفشل قبل ولادته. (الميع، ٢٠١٧: ٣٤)

ثانياً: الوساطة العمانية في اب ٢٠١٥م والتي التزمت في اقناع أطراف النزاع على القبول بهدنة ومن ثمة مفاوضات لوقف إطلاق النار وان تتبنا عمان جولات التفاوض بمشاركة الأمم المتحدة وتقديم ضمانات دولية لما يتم الاتفاق عليه.

ثالثاً: جديف "بيل" كانون الأول ٢٠١٥م حيث تم في مدينة بل السويسرية بعد الهدنة ووقف القتال بين أطراف النزاع ولكن في اثناء جولات المفاوضات قامت الدول المتحالفة بشن هجوم على مواقع المعارضة اليمانية دون علم الرئيس الشرعي لليمن وفي هذه الاثناء قام السفير الأمريكي في تعليق المفاوضات بدرجة اقتراب ايد الميلاد وسفر هذه المفاوضات عن استئناف المعارك (احمد، ٢٠١٦: ٥٣).

رابعا: مفاوضات الكويت في نيسان ٢٠١٦م رفض الوفد صنعاء ان تبدأ المفاوضات الا بعد اعلان وقف النار والقارات الجوية ولكن السعودية رفضت هذا الطلب ولكن بضغط دولي توقفت القارات لمدة اسبوع وبعدها قامت دول التحالف في استئناف قاراتها الجوية ولكن مع كل هذا الا ان المفاوضات في الكويت استمرت لمدة خمس اشهر واذ جعل التحالف واثناء اللقاءات طالب التحالف من وفد صنعاء الان سحب الكامل من المناطق التي سيطر عليها وتسليم الاسلحة للحكومة المنتخبة والاعتراف بشرعيتها ومن ثم يتم التفاوض السياسي. وكانت نتيجة الشروط هذه قبوله بالرفض من وفد صنعاء (احمد, سابق: ٥٤).

خامسا: جديف ايلول ٢٠١٨م قامت الامم المتحدة في هذه الفترة بتبني مؤتمر جديف لحل الصراع الدائر في اليمن ولكن السعودية رفضت تأمين المعارضة بطائرة تنقلهم الى جديف لعدم انتم الوفد الحكومي اليمني بطائرة من الرياض للذهاب الى جنيف (احمد, سابق: ٥٦).

اما الدور الكويتي فتمثل في توجه الكويت بكل اطيافها السياسية الى الحل السلمي للصراع الدائر في اليمن في محاولة منها لانهاء الخلافات وفق

اتفاق مرضي لجميع الاطراف اليمانية المتحاربة و هذا ليس بغريب عن القيادة الكويتية المحبة للسلم والامن. (<http://rawabetcenter.com>)

في كل أزمة تمر بها اليمن كان للكويت دورها الفعال والنشط في البحث في حل هذه المشاكل التي كانت تواجه مسيرة النضال يندضب في كافة المجالات ومع نشوب الحرب في اليمن بادرة الكويت في استضافة الاطراف المتنازعة ثلاثة اشهر كامله من اجل السعي الى اتفاق نهائي لوقف الحرب و عادة الامن والسلم الى ربوع اليمن ولكن كانت المساعي من قبل الاطراف اليمانية وخاصة الحوثيين :كانوا الدجرة العثرة في وقف الحرب المدمرة وابت الجنوح الى السلام , فكانت الا ان تستمر الحرب وتحدث الكثير من البشر والارواح , حيث زاد الوضع الانساني تعقيدا و ما سوي جدا , وتفاقمت الأزمة وانعدام الأمن الغذائي والخدمات الصحية والتعليمية جراء تضرر الكثير من البنية التحتية كالكهرباء والماء والغذاء , وطلت حتي تدمير الكثير من المدارس والمستشفيات والجامعات وتعطلت وتعرضت للدمار والخراب حيث تشير التقارير إلى أن ما يقارب من ١٨ مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي وجراء هذه الحرب تضاعفت الخسائر البشرية والمادية على المواطن اليمني (<https://www.al-tagheer.com>).

بالرغم من الوضع الكارثي في اليمن الا كان لدولة الكويت حضور في المساعدات التي تدفقت على الشعب اليمني والواضحة في انتشال إخوانهم اليمنيين من طوفان المجاعة وقمر الإهمال، حيث بدأت في الكويت حملة المساعد لدعم ومساعدة اليمن المذكوب، وتوجت هذه الحملة في ٢٠١٥ بإذشاء الهيئة اليمنية الكويتية للإغاثة في عدن، حيث باشرت الهيئة عملها بعمل دراسة ميدانية عن حجم الأضرار والاحتياجات العاجلة للمتضررين جراء الحرب، التي اكلت الأخضر واليابس حيث عملت في مجالات مختلفة في التنمية كالتعليم، والصحة، والغذاء، والمياه، وهذا يعتبر عمل انساني. (<https://www.al-tagheer.com>)

المطلب الثاني الدور الكويتي لإنهاء الازمة القطرية

تعود علاقة الكويت بقطر إلى ما قبل القرن السادس عشر، وليس فقط في العلاقات الرسمية أو الدولية فالعلاقات متينة وامت جذرة وامتدادها كبير إلى أبعد الحدود وهناك روابط مشتركة في العادات والتقاليد.

تلك العلاقات الحافلة بالتميز عبر عذها مؤخرًا في تصريحات سفير دولة الكويت في الدوحة بأن تلك العلاقات تتميز علاقتها قديما وحديثا بعلاقات مضيئة على مدار تاريخها وتمتع البلدين بأقوى العلاقات الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط والخليج بشكل خاص وحظت الدبلوماسية الكويتية

المشتركة على السعي من أجل التجاوز والتشريعات اللازمة وقواعد الامن والسلم الدوليتين بتقدير واحترام العالم وهو ما اشد فيه الكثير من العواصم العربية والعالمية خاصة بالوساطة الكويتية في ازمة قطر (الخبثن, ٢٠١٨: ٢٢٨).

لا شك ان الدور الكويتي الحكيم في الازمة والذي تجسد في اطلاق الوساطة الكويتية لاحتواء الازمة وتداعياتها لإنقاذ مجلس التعاون الخليجي , حيث تقدمت قطر بشكوى الى منظمة التجارة العالمية وامهلت الدول المقاطعة ٦٠ يوم لتصويب النزاع (فندي <https://aawsat.com/home/article>)

كما أن انتهاج الكويت لدبلوماسية الوساطة يعود إلى عامل رئيسي وهو أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في بيئتها الخارجية؛ حيث تقع الكويت في منطقة تتسم بعدم الاستقرار والنزاعات الطائفية، ومحاولة بدول إقليمية كبرى تتنافس لزيادة نفوذها في المنطقة. وتدرك الكويت، كونها دولة صغيرة، أن النزاعات الإقليمية يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على أمنها الداخلي. ومن ناحية أخرى، فإن تبني الكويت لدور الوساطة يهدف إلى تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية بما يخدم مصالح وأهداف سياسة الكويت الخارجية. (<http://studies.aljazeera.net>)

نجحت الكويت في التميز في قيامها بدور الوساطة الإقليمية، لعدة عوامل أهمها أن سياستها الخارجية تركز على التوازن والحياد. ويعتبر النجاح والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة من أهم شروط نجاح مهمة الوسيط. وفي الفترة الأولى لاستقلالها كانت الكويت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق. كما كانت الكويت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط. وهو ما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية.

ومن جانب آخر، فإن قدرات الكويت المالية الضخمة من أهم عوامل نجاحها في القيام بدور الوساطة؛ حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية؛ الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في لعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، كما يلعب البعد الشخصي لأمير الكويت، دوراً كبيراً في نجاح دور الكويت في جهود الوساطة الإقليمية؛ حيث يتمتع الشيخ صباح بقدرات وحرفية عالية وخبرة طويلة في

مجال الوساطة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال إدارة السياسة الخارجية (الخشن, سابق: ٢٢٩)

بادرت الكويت إلى القيام بجهود وساطة تهدف إلى إيجاد تسوية لهذه الأزمة؛ حيث قام الأمير الشيخ صباح الأحمد بزيارة الرياض و(أبو ظبي) والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة .

وقد أبت قطر من خلال تصريحات رسمية للأمرير، تميم بن حمد آل ثاني، وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قبولها بجهود الوساطة الكويتية والتزامها بحل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي. ومن المؤشرات الإيجابية لحل مثل هذه الأزمة أن جميع الأطراف الإقليمية والدولية، وأهمها: تركيا وألمانيا والولايات المتحدة أيدت الم ساعي الكويتية في جهود الوساطة لحل هذه الأزمة. ولكن وعلى الجانب الآخر، فإن الرياض و(أبو ظبي) لم تعلننا بشكل واضح هذا الالتزام بقبول الوساطة الكويتية، وهو ما يمكن أن يُضعف من فرص نجاحها. كما أن الحرب الإعلامية ضد الدوحة التي تشنّها قوات فضائية و صحف مملوكة للسعودية والإمارات، والتي وصلت إلى مراحل غير مسبوقه، تعتبر كذلك

من المؤشرات التي تدل على أن فرص حل هذه الأزمة عن طريق جهود الوساطة ما زالت ضئيلة. (<http://studies.aljazeera.net>)

إن ما يدفع الكويت إلى التوسط بين أطراف هذه الأزمة الخليجية هو أنها هي الطرف المؤهل للقيام بهذا الدور؛ حيث تقف الكويت دومًا على الديار في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربية، كما أن تجربة الكويت في الاحتلال العراقي لها ولدور الدبلوماسية والعسكري الدول مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، زاد من تمسكها بوحدة الصف الخليجي؛ حيث يُعتبر استمرار هذه المنظومة هدفًا وذيًا استراتيجيًا للكويت. وفي هذا الصدد، يقول أمير الكويت "صعب علينا، نحن الجيل الذين بنينا مجلس التعاون الخليجي قبل ٣٧ عامًا، أن نرى بين أعضائه تلك الخلافات والتي قد تؤدي إلى ما لا تُحمد عقباه.. أنا شخصيًا عايشة اللبنة الأولى لبناء هذا المجلس منذ نحو أربعة عقود ولذا ليس سهلاً على من هو مثالي عندما يكون حاكمًا أن يقف صامتًا دون أن يفعل كل ما باستطاعته للتقريب بين الأشقاء وهذا واجب لا أستطيع التخلي عنه، ومن ناحية أخرى، فإن الكويت كدولة في منظومة مجلس التعاون الخليجي

التدرك مدى خطورة الضغط على دولة أخرى في هذه المنظومة تشارك معها في نفس المعطيات الجغرافية والديمقراطية والعسكرية المحدودة. (ابو صليب، ٢٠١٧)

سلمت الكويت قائدة من ثلاثة عشر مطلب من الدول العربية مصر والسعودية والبحرين والامارات لدولة قطر حيث املت هذه الدول قطر عثرة ايام لتتف يذ مطالبها. المطالب وفقا للتشريعات هي (الخشنة، سابق، ٢٣١):

١. اغلاق مكتب قناة الجزيرة
٢. قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران و طرد أي عنصر من الحرس الثوري الايراني موجود على اراضيها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري مع ايران
٣. اغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وايقاف التعاون العسكري
٤. قطع قطر علاقاتها بالإخوان المسلمين وحزب الله وينظم لقاعدة داعش
٥. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين سعوديين والامارات والبحرين ومصر وطرد من سبق جنسهم
٦. تسليم قطر كل الاشخاص المطلوبين للدول الاربع بتهم ارهابية
٧. وقف أي دعم كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا ارهابيا

٨. تقديم قطر كل الاشخاص المط لوبين من تلاقوا د عم مذها من الدول
الاربع

٩. التعويض عن الاضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الاربع
بين السياسة القطرية خلال السنوات السابقة.

١٠. ان تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي
على كافة الاصعدة.

الخاتمة

استطاعة هذه الدراسة ان تجيب على سؤالها الرئيسي وهو: ما مدى تأثير الدبلوماسية الكويتية على النزاعات الخليجية في الفترة الواقعة بين ٢٠١١-٢٠١٨ و ما مدى انعكاساتها على هذه الدول خلال فترة الدراسة؟

من خلال تحليل دور الدبلوماسية الكويتية خلال فترة الدراسة الدراسة والواقعة في الفترة الراهنة، حيث ان الجهد الذي قامت فيه الخارجية الكويتية، وعلى رأسها امير البلاد لمحاولة انهاء الخلافات في المنطقة بالطرق السلمية والابتعاد عن الحرب والدمار الذي عواقبه وخيمه على الاقليم بأكمله

النتائج

١. ان الدبلوما سية الكويتية تستخدم ادوات اقتصاديه وسيا سية واعلام يه وادوات اخرى متعددة من اجل انجاح مساعيه.
٢. قامن الكويت في حل خلافات متعددة على المستوى العالمى والمستوى الاقليمى منذ تاريخ استقلالها.
٣. في اكثر القضايا الاقليمية كانت الكويت وما زالت تبادر في طرح نفسها كوسيط لحل الخلافات العالقة وخصوصا الخلافات بين الدول العربية.
٤. للكويت العديد من المواقف المشرفة في حل القضية الفلسطينية وتعتبرها هي القضية الام.
٥. كان لدور الكويتي بالغ الاثر في حل الازمة اليمانية ولاكن لا سباب تتعلق في اطراف النزاع لم تستطع انهاء الخلاف رقم محاولاتها ودفع التكاليف من نفقاته.
٦. ساهمت الكويت في انهاء الازمه بين قطر ودول الخليج العربي وبادر امير الدوله شخصيا في السعي لحلها والتقى جميع اطرافها كل على حدى لانهاؤها خوفا منه على مستقبل المنطقة.
٧. الكويت دوله لها تاثيرها على الساحة الدوليه والاقليمية وهي متسامحة ويظهر ذلك من خلال وقوفها مع العراق على الرقم مما حدث بينهما.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو صليب, فيصل, ٢٠١٧م, خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فردية.

أبو هيف, علي صادق (٢٠١٥), القانون الدولي العام, ط١٢, الإسكندرية: منشأة المعارف.

احمد, و يوسف , احمد, ٢٠١٦ الكويت والمعضلة اليمنية, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أسيري, عبد الرضا (١٩٩٣), الكويت في السياسة الدولية المعاصرة, إنجازات, واخفاقات, وتحديات, الكويت: مطابع القيس التجارية.

أسيري, عبد الرضا(٢٠٠٠), النظام السياسي في الكويت, مبادئ وممارسات, ط٥, جامعة الكويت.

الاقرع, عبد القادر محمود محمد. ٢٠١٨م, الممارسات الدبلوماسية العربية في ضوء المتغيرات الاقليمية الراهنة وسبل الارتقاء بالتمثيل الدبلوماسي العربي, مجلة الحقوق, العدد ٢.

بشارة, عبد الله يعقوب (١٩٧٦), دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين", مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية, السنة الثانية, العدد السابع.

بوتشيك, كريستوفر, ٢٠١٠, اليمن على شفا الهاوية, مؤسسة كارنيغي
الدولية, العدد ١١٠, واشنطن

حتي, ناصيف, ١٩٨٥م, النظرية في العلاقات الدولية, دار الكتاب العربي,
بيروت.

الحسيني, احمد محمد عبدالله ناصر, ٢٠١٧م, قرارات مجلس الامن
ودورها في حل الازمة اليمنية, مجلة العلوم السياسية والقانون, العدد الثاني,
برلين, المانيا,

الخشن, محمد, ٢٠١٩, دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية
نموذج " وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية ٢٠١٧" مجلة العلوم السياسية
والقانون-العدد ١٠ كانون الثاني/يناير ٧١٠٢ - المجلد ١١ - المركز ٦٦٢
الديمقراطي العربي-ألمانيا-برلين

خلف, مجمود (١٩٨٩), النظرية والممارسة الدبلوماسية, بيروت: المركز
الثقافي العربي.

دستور اليمن الصادر عام ١٩٩١ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٥

الدور الكويتي المحايد ضرورة إقليمية, الراي الاثنيين - ٢٨ نو القعدة
١٤٣٨ هـ - ٢١ أغسطس ٢٠١٧ <https://aawsat.com>

الرتنيسي, محمود سمير, ٢٠١٣م, السياسة الخارجية القطرية اتجاه بلدان
الربيع العربي والقضية الفلسطينية, رسالة ماجستير, جامعة الاقصى.

سالم, أحمد (٢٠٠٥), الفقه السياسي للحصانات الدبلوماسية, عمان: دار
النفائس للنشر والتوزيع.

سرحان, عبد العزيز محمد (١٩٨٦), قانون العلاقات الدبلوماسية
والقنصلية, القاهرة: مكتبة عين شمس.

السلطان, منيرة فيصل عبد الله (٢٠١٢), الوساطة أداة رئيسية من أدوات
تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا واسلاميا, رسالة ماجستير في العلوم
السياسية, كلية الآداب, جامعة الشرق الأوسط, عمان.

الشافعي, بشير, ١٩٧٥م, القانون الدولي العام في السلم والحرب, ط٤,
مؤسسة المعارف للطباعة, القاهرة.

الشامي, علي حسين (٢٠٠٧), الدبلوماسية, ط٣, عمان: دار الثقافة للنشر
والتوزيع.

الشيخ, خالد حسن (١٩٩٩), الدبلوماسية والقانون الدولي, عمان: مطبعة
عدنان عبد الجابر

الصابريني، غازي حسن (٢٠٠٢)، الدبلوماسية المعاصرة، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

صبحي، عمرو، ٢٠١٨، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ (٢٠١١) المركز الديمقراطي العربي.

الصفاري، طهر (٢٠١٨)، الدبلوماسية الكويتية، المقومات والأدوار، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية

العجمي، مبارك سعيد عوض (٢٠١١)، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

العدواني، عادل محمد سعد (٢٠١٨)، أثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية ٢٠٠٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق.

كدروم، احمد، ٢٠١٧م، الصراع السعودي الايراني واثرة على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد الثاني، برلين، المانيا

الكيم عبد العزيز محمد، ٢٠٠٥، التطور الديمقراطي في اليمن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،.

الكيالي, عبد الوهاب, ٢٠١٢م , موسوعة الدبلوماسية,, الجزء الثاني, مركز
الرافدين للدراسات والبحوث.

المعي, علي راشد, ٢٠١٧م, الدبلوماسية الكويتية ودورها في الازمة
اليمنية(٢٠١٦-٢٠١١), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة ال البيت,
المفرق, الاردن

مقعد, اسماعيل, ١٩٨٧م, نظريات السياة الدولية, دار السلاسل, الكويت,

منى سليمان, ٢٠١٧م مستقبل "مجلس التعاون" في ضوء نتائج قمة الكويت,
مجلة السياسة الدولية,

نوفل واخرون, ٢٠١٥, الازمة اليمنية الى اين, مركز دراسات الشرق
الاوسط, العدد السابع, شباط, الاردن

جريدة عكاظ السعودية ٢٠١٨ للكاتب خالد ٢٩
نوفمبر <https://ar.wikipedia.org>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs, U.S. and
Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian
Peninsula, Washington: Center for Strategic and
International Studies, 3rd edition, 2013, Accessed in

12/9/2017. Available at: <https://goo.gl/Uu5apv>

Henry, J., and Lieberman, J.(1985). The Manager Guide to Resolving Legal Disputes, New York: Harper–Collins.

The Foreign–Policy Tools of Yoel Guzansky (٢٠١٥), Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf, Middle East Policy, Vol. XXII, No. 1, Spring 2015.

مواقع الكترونية

<https://www.skynewsarabia.com/>

<https://carep.tn/wp-content/uploads/2017/06>

<http://www.yemen-nic.info>

<http://rawabetcenter.com>

<https://www.al-tagheer.com>

[https://carep.tn/wp-content/uploads/2017/06/.](https://carep.tn/wp-content/uploads/2017/06/)

مأمون فندي, الدور الكويتي المحايد ضرورة اقليمية

<https://aawsat.com/home/article>